

# مساهمة المرأة في بناء الديمقراطية من خلال التجربة التونسية



بقلم الأستاذة محرزية العبيدي

## مقدمة :

الاحتفاء بالمرأة في تونس هو أول ما يبدو حينما تذكر علاقتها بأصحاب القرار السياسي منذ الاستقلال ولذلك نجد شبه إجماع لدى المحللين والمراقبين للمشهد السياسي التونسي في اعتبار مكاسب المرأة علامة إيجابية للسياسي حتى في عهد الدكتاتور بن علي. حتى إن بعض الوجوه السياسية والحقوقية الغربية البارزة بررت صمتها على تجاوزه وفساد حكمه واستبداده بحمايته لمكاسب المرأة التونسية. وطالما ساهمت هذه الصورة الإيجابية في اعتبار المرأة التونسية حالة استثنائية في العالم العربي والإسلامي حتى إن عدة بلدان عربية ومسلمة تقارب اليوم التجربة التونسية في ملف المرأة وتحاول الاستفادة منها.

وإذ لا أحد ينكر أن المنجز القانوني الصادر عن إرادة سياسية (مؤسس الدولة الوطنية الحبيب بورقيبة) ساهم في إفراز حضور نوعي للتونسيات في كافة مجالات الفعل والإنتاج من التعليم للصحة للاقتصاد والسياسية والثقافة... فلا يجب أن نغفل عن مسألة مهمة وهي استغلال المرأة كمصدر من مصادر الشرعية السياسية واستعمالها كورقة سياسية رابحة من طرف النظام البورقيبي ثم من طرف الدكتاتور المخلوع الذي غطى هو ووسائل دعايته اضطهاد المرأة وحرمانها من بعض الحريات الأساسية (حرية اللباس) والحقوق المدنية (حق التعليم والعمل لنساء وبنات وأخوات المساجين السياسيين والنشطاء الحقوقيين والناشطات) بالصورة المنمقة والبراقة للمرأة التي كان يعرضها كواجهة لنظامه، بل الأخطر من ذلك أنه ساهم في إدماج المرأة في منظومة الفساد الأخلاقي والمالي والسياسي الذي مس كل مستويات الإدارة والدولة في عهده.

ولكن المرأة التونسية، وبنسبة مهمة، لم تسقط في الفخ «الاحتفاء السياسي» بل أثبتت عبر مقاومتها للظلم والتسلط ثم مشاركتها الفعّالة في ثورة 17 ديسمبر 2010/14 جانفي 2011 أنها أحد أهم الفاعلين في تغيير المشهد الاجتماعي والسياسي وفي إرساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس بعد الثورة. فذاكرة النضال السياسي ضد الدكتاتورية تحفظ أسماء نسائية مثل مي الجريبي الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي، التي كانت من الشخصيات التي قادت مبادرة 18 أكتوبر 2005 التي جمعت طيفاً واسعاً من المعارضة على اختلاف مشاربها لتتفق على رفض الاستبداد والتصدي له وعلى التطلع لإنشاء جمهورية تقوم على التعددية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة واحترام حقوق الإنسان. ولقد دوّن هذا الاتفاق في وثيقة عرفت بميثاق 18 أكتوبر وكانت من المراجع التي استند لها النواب المؤسسون عند كتابة دستور 2014. وتحفظ هذه الذاكرة أيضاً بأسماء الحقوقيات راضية النصراوي وسعيدة العكرمي وقد كنّ في مقدمة من نظّم المجتمع المدني للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والتنديد بجرائم التعذيب الممنهج الذي كان يتعرض له المساجين السياسيين، وذلك داخل البلاد وخارجها. وتساهم هذه السيدات الآن في إرساء المؤسسات التي تضمن محاسبة من اعتدوا على كرامة التونسي في الماضي ومراقبة من قد يجددون هذا الاعتداء تحت الجمهورية الثانية. وتميزت أيضاً سيدات تونسيات في الإعلام الحر مثل نزيهة رجيبية وكذلك رائدات في الطرح النسوي مثل مؤسسات جمعية نساء ديمقراطيات تونسيات ومنهن من رافقن التشريع للمرحلة الانتقالية الأولى إثر الثورة وكن وراء اقتراح التنصاف في قوائم الترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي مثل الأستاذة سناء بن عاشور، ولا يجب أن ننسى أيضاً العشرات من السيدات المنتميات للتيار الإسلامي اللاتي أصبحن،

بفعل الواقع الأليم الذي فرض عليهم من سجن الأزواج والأبناء والآباء والتضييق عليهم في عيشتهم، مناضلات شرسات عن حقوقهن وحقوق عائلاتهن وكان طريق نضالهن هو طريق تمكينهن في العائلة والمجتمع وربحت تونس بهن جيلاً من النساء تكون لهن وعي سياسي واجتماعي جعلهن مؤهلات للمشاركة في الحياة العامة وبفعالية مباشرة بعد الثورة.

نسطيع القول إذن إن المرأة التونسية قد بلغت من النضج ومن الخبرة مستوى يجعلها تقارب وضعها وتدرسه وتحاسب نفسها وتساءل المجتمع وتحاول أن تجيب بكل وضوح عن الأسئلة التالية:

- هل وصلت حقاً للمستوى الذي تطمح له حقاً من التحرر والمسئولية والمبادرة أم هي «مفعول بها» من طرف السياسي الذي يغدق عليها بعض الحقوق طوراً ويحرمها من أخرى طوراً آخر حسب مخططاته ومصالحه وبحسب ولاءها له؟
- هل ساهمت في تحديد هويتها كامرأة تونسية لها جذور حضارية ضاربة في عمق التاريخ خاصة العربي الإسلامي ومنفتحة على عالمها الحاضر أم هل تركت لغيرها مهمة تحديد هذه الهوية؟
- هل هي بصدد بناء ونشر خطاب نسوي غير منبث عن واقعها الاجتماعي؟
- هل وجودها السياسي أكثر فاعلية في فترة الانتقال الديمقراطي الذي تعيشه البلاد وتشارك في عملية التنمية؟
- وكيف تعيش موقعها ودورها في الأسرة التونسية التي تؤثر عليها الظواهر الاجتماعية السلبية مثل العنف ضد المرأة والفشل الأسري وفقدان عنصر الثقة في العلاقة مع الرجل وتغير تركيبة الأسرة التقليدية وإدراج مفاهيم جديدة مثل الجندر، كيف لها أن تساهم في مجابهتها وحلها؟

كل هذه الأسئلة طرحتها المرأة التونسية عامة وصنفتها بحسب موقعها الاجتماعي، انتمائها الفكري والسياسي ودورها المجتمعي والاقتصادي، وبحسب انفتاحها على العالم والتجربة الإنسانية عامة بما فيها من إنجازات لصالح المرأة والرجل على السواء وخاصة المعاهدات والمواثيق الدولية التي أمضت عليها الدولة التونسية كعضو في الأمم المتحدة.

## المرأة في الفترة الانتقالية الأولى : بناء الدستور

اتسمت هذه المرحلة بارتقاء المرأة للعب دور مهم في الحياة العامة عبر شرعية انتخابية مثلها مثل الرجل وليس عبر تعيين يعطي لها كفضل منه. فقد صعدت للمجلس التأسيسي أكثر من خمسين امرأة وتطور هذا الرقم ليتجاوز الستين إثر تعويض من تقلد وزارات من النواب بمن يليهم في القائمة وهن عادة من السيدات، وهذا من الأثر الطيب لقانون الانتخابات الذي فرض التنافس والتناوب في قائمات المرشحين. وكان تقدم ممثلة المعارضة، مي الجريبي، لمنافسة مرشح الترويكا لرئاسة المجلس التأسيسي السيد مصطفى بن جعفر حدثاً مهماً وذا بعد رمزي لولادة الديمقراطية التونسية الجديدة، خاصة أنه خلافاً للتقاليد السارية التي تقتضي أن يعطي الفائز كلمة إثر تنصيبه فقد أسند رئيس المجلس هذه الكلمة لمنافسته، وهكذا كانت أول كلمة رسمية في المجلس الذي سيكتب الدستور لسيدة تمثل المعارضة، فكأنما كانت رمزاً لانتهاء مرحلة الاستبداد والرأي الواحد.

وتلى هذا الحدث الرمز انتخاب نائبة أولى لرئيس المجلس من الحزب الأغلب، حركة النهضة، فتكرّس مفهوم التناوب بين المرأة والرجل في تقلد المهام العليا في الدولة، فالمجلس التأسيسي كان أعلى سلطة منتخبة في الفترة الانتقالية الأولى وكل ما يقع فيه ينقل مباشرة فيؤثر في العقلية وفي السلوك العام. ومن خلال نوعية أدائها في ترأس الجلسات العامة وإدارة العلاقة بين النواب في عمل اللجان ومشاركتها الإعلامية برزت النائبة الأولى، محرزبة العبيدي، كسياسية مقتدرة دعمت دور المرأة التونسية في بناء الديمقراطية الناشئة، إذ ترأست ما يناهز 67٪ من الجلسات العامة بما فيها جلسات المصادقة على الدستور. وقد تعزز دورها بحضور عدد كبير فاق الخمس عشرة سيدة من رئيسات لجان تأسيسية وتشريعية مهمة، ونائبات رئيس ومقررات، وكذلك من مساعدات لرئيس المجلس وأعضاء لمكتبه. هذا الحضور النسائي البارز على مستوى الهيكل تمتّن بالمساهمة المضمونيّة للنائبات في نص الدستور وفي القوانين التي تم سنّها، وفي المشاركة في المراحل الحساسة من التفاوض التي تلت أزمة جويلية 2013، إثر اغتيال النائب محمد البراهمي، التي آلت للحوار الوطني ومخرجاته ومنها التوافق على الدستور. ساهمت النائبات من مختلف الأحزاب ومن المستقلين بجدية في اقتراح بنود في الدستور، خاصة التي تتعلق بالحقوق والحريات، والتعليم والهيئات الدستورية وأبدين حرصاً كبيراً على المواظبة على الحضور وعلى التواصل مع المواطنين في جهاتهن وعلى إيصال صوت المواطن للجلسة العامة. هذا في داخل المجلس التأسيسي أما في

خارجه فقد كانت المرأة التونسية من خلال العمل في المجتمع المدني وفي المنظمات المهنية المختلفة حاضرة ومواكبة لكل مراحل صياغة الدستور كقوة اقتراح، ولوبي ضغط ومجموعات مساندة.

في مجال الاقتراحات، كانت من أول الندوات التي عقدت حول مضامين الدستور ودعيت لها النائبات هي التي نظمها ائتلاف الجمعيات النسائية الذي اقترح مشروع دستور كتبته النساء وقدمه للمجلس، وأما فيما يخص لوبيات الضغط والتأثير في التشريع وفي بنود الدستور فلقد كانت العديد من المنظمات المهنية تحت قيادة نسائية قوية وذات حضور مؤثر في لقاءات المجلس مع لمجتمع المدني للتشاور في قوانين مهمة مثل التي كانت معنية بإصلاح القضاء (القاضية كلثوم كتّو، وروضة العبيدي، وغيرهما) والقانون المنظم للعدالة الانتقالية (المحامية علا بن نجمة وغيرها) والقوانين الخاصة بحقوق جرحى وشهداء الثورة (المحامية لمياء الفرحاني وليلي حداد وإيمان الطريقي).. أما مجموعات المساندة لحقوق المرأة والأقليات والشباب وذوي الإعاقة ولحرية الفن والإبداع والتعبير فكانت في معظمها ممثلة بسيدات رابطن في المجلس وأوصلن أصواتهن نصرًا لقضايا يعتقدن أن الديمقراطية لا يؤسس لها دون قوانين تضمنها وتنصف الفئات التي تمثلها. ونظرًا لكثرة المواضيع الحساسة وغياب الثقة بين الفاعلين السياسيين واحتقان المشهد السياسي عامة وضبابيته في الفترة الانتقالية الأولى فلقد كانت السمة الغالبة للعلاقة بين مختلف فئات المجتمع من سياسيين وناشطين اجتماعيين وممثلين للدولة ومواطنين بالتجاذب والنقاش المحتد كأن كل طرف كان خائفًا من الطرف الثاني، بل وذهبت المواقف لتطرف كبير أحيانًا بالإقصاء المتبادل فالعلماني يعتبر أنه المتكلم باسم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان ويقصي الإسلامي من أي حق في الحديث عنها أو الدفاع عليها، والإسلامي يرى نفسه محدثًا باسم الدين والأصالة والنضال ضد الاستبداد ويُنكر على العلماني الحديث في هذه المواضيع أكان بالنقد أو الإضافة أو التقييم؛ والشباب يرى نفسه الأحق بالتكلم بمبادئ الثورة والدفاع عن أهدافها ويرفض تقدم الجيل السابق الذي هو في نظره مسؤول عما آلت إليه البلاد من استبداد وتقهقر اقتصادي وتفريط في سيادتها عليه في قيادة دولة الما بعد الثورة، وأهل المدن الداخلية يرون أنهم الأحق بصياغة مبادئ وأسس العدالة الاجتماعية بما في ذلك مبدأ التمييز الإيجابي ولا يقبلون أن يشاركونهم أهل المدن الساحلية والمترفهة نسبيًا مطالب التنمية وتحسين ظروف العيش.. وبالطبع لم تكن النساء التونسيات خارج هذا السياق الذي يعتبر عاديًا في بلد يبحث عن معايير ومراكز جديدة لبناء جمهوريته الثانية وترسيخ الديمقراطية فيها، نعم لقد جرت المرأة التونسية (ولاتزال) التجاذب والتخاصم حول أي نموذج للمرأة

نريد أن نبني وأن نعتمد.

منذ السويغات الأولى التي تلت إعلان نتائج الانتخابات التأسيسية في أكتوبر 2011 عبرت ممثلات التيار النسوي الكلاسيكي في تونس عن خوفها من تقهقر حالة المرأة التونسية قانونياً واجتماعياً، وهذا الخوف هو في أصله مشروع خاصة أن الحزب الذي تصدر المجلس التأسيسي هو ذا مرجعية دينية مع ما لهذه الفئة من الأحزاب من صورة نمطية مروجة في بلدنا كما في العالم تجعل منها عدوة للمرأة، ولكن المتابع لكيفية استعمال هذا «الخوف المشروع» من قبل السياسيين لا يفوته أن يلاحظ تحويله لفزاعة في بعض الأحيان لتحقيق أغراض سياسية. ومما زاد هذا التجاذب «النسائي» حدّة هو الرد عليه من قبل النساء المنتميات للتيار الإسلامي واللاتي انتظمن أيضاً في منظمات وتواجدن في صفوف أحزاب بخوف مقابل ولا يقل مشروعية وهو الخوف من العودة لزمان الحرمان من الحقوق ومن أبسطها كالحق في حرية اللباس والتعلم والعمل الذين حرمن منه طيلة عقود، وأيضاً الغبن القديم الذي يسكن قلوبهن والنابع من الإحساس بأن التيار النسوي العلماني الذي كان له مساحة من الحرية تحت حكم بن علي لم يعبر عنه، ووقفه لجانبهن يوم كانت حقوقهن تنتهك بل مشاركته في التشديد على منع الحجاب، وهذا ما رشح من الحوارات التليفزيونية القليلة التي جمعت رموز نسوية من التيارين.

هذا التجاذب باعد بين النساء التونسيات في فترة التأسيس الأولى، بل وفرق بينهن في وقت كنّ في أشد الحاجة لإيجاد أرضية مشتركة حتى يضمن حقوقهن ومكتسباتهن في الدستور، وقد عرفت هذه الفرقة والتضاد أوجها خلال صائفة 2012 والحوار الساخن حول التكامل والمساواة بين الرجل والمرأة. وبالرغم من سلبيات هذا التجاذب فلقد كانت له نواح إيجابية وهي جعل قضية المرأة وحقوقها في قلب الحوار الوطني حول الدستور، وساهم في استعجال مبادرات محمودة من جمعيات نسائية اشتغلت على تجميع النساء التونسيات للدفاع عن مطالب مشتركة وتعلم الحوار الهادئ والشروع في بناء أرضية مشتركة يلتقين عليها مع اختلافهن وفي هذا تمتين للتعددية وترسيخ للديمقراطية، ومن هذه الجمعيات أذكر جمعية «تونسيات» التي كانت ولا تزال جسراً بين النساء التونسيات اللاتي يردن مصالحة أصالتهن مع حداثتهن وقد كن من أوائل الجمعيات التي تصدت للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي تخص حماية المرأة وتمكينها عند جمهور عريض من النساء وتوعيتهن بأن حقوقهن جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وجمعية «المرأة الحرة» التي ركزت على دور المرأة في التنمية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي وجمعية «أصوات نساء» التي كانت رائدة في إيجاد فضاء حوار مفتوح لتكوين قيادات نسائية شابة من مختلف الأحزاب واعية بأن أولويتها في فرض تواجدها معاً في الفضاء العام كقوة بناء

متضامن للفضاء الديمقراطي والمؤسساتي، وكذلك جميعية «رابطة الناخبات التونسيات» التي جمعت فئات عريضة من النساء لتمليكن ثقافة الترشح والانتخاب لكل الاستحقاقات الانتخابية المنتظرة في بلادنا، هذا وبالطبع تواصل عمل ونشاط الجمعيات المعروفة مثل النساء الديمقراطيات، وكذلك نمو عدد النساء المنتميات للأحزاب وخاصة منها الأحزاب الكبرى مثل حركة النهضة والحركة الصاعدة آنذاك نداء تونس وتنظيم نشاطهن.

كل هذه الجهود أخرجت النساء التونسيات في مشارف نهاية الفترة الانتقالية الأولى من سلبية الإقصاء المتبادل إلى إيجابية التواصل بينهن على مستويات عدة في المجتمع المدني وفي المجلس الوطني التأسيسي الذي نجحت فيه النائبات من مختلف الكتل في الاتفاق على صياغة مشتركة للفصل 46 من الدستور والذي نص على التمسك بمكاسب المرأة وأكد ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وجعل من التناصف في الترشح للمجالس المنتخبة حقاً دستورياً وحمّل الدولة مسؤولية حماية المرأة من العنف، فقد حضي هذا البند بـ186 إمضاء من النواب نساء ورجالاً كي تتبناه لجنة التوافقات الدستورية. ومن ثمار بروز المرأة في المشهد السياسي خلال الفترة الانتقالية الأولى تدعيم ثقافة التداول والتناوب والتشارك بين المرأة والرجل في تحمل المسؤوليات العليا في كل المؤسسات الدستورية وغيرها وتشجيع المرأة التونسية على الانخراط في الاستحقاقات الانتخابية وفي الأحزاب السياسية، مما يجعل موضوع المرأة ودورها ومناصرتها في قلب الخطاب السياسي المروج للعديد من الأحزاب وخاصة منها الحزب الذي ربح انتخابات 2014.

## المرأة في الفترة التأسيسية الثانية، المجلس التشريعي

لئن كانت مساهمة المرأة في صياغة الدستور وحضورها في المجلس التأسيسي بارزاً فإن وجودها في الجهاز التنفيذي وخاصة الحكومة فقد كان محدوداً وغير مرضي، لذلك توجه الجهد عند انطلاق أول مجلس تشريعي منتخب لتدعيم وجود المرأة في الجهاز التنفيذي، وفعلاً كان عدد النساء في حكومة الحبيب الصيد الأولى ثمانية بين وزيرات وكاتبات دولة ولكنه تراجع في حكومته الثانية لثلاث وزيرات فقط، وأرسى في حكومة الشاهد على خمسة، والأهم من العدد هو تبني الحكومة لاستراتيجية إدماج المرأة ومراعاة مبادئ المساواة في إسناد الوظائف العليا وفي بناء البرامج الحكومية والموازنات العامة، حتى إنها أحدثت مجلساً للمساواة يتابع مع الوزارات المختلفة مدى احترامها لهذه الاستراتيجية وهذا كله إيجابياً. لكن على مستوى المجلس التشريعي

تترجع تمثيلية المرأة على المستوى القيادي من سنة لأخرى، ففي السنة البرلمانية الأولى كانت ثلاثة رئاسة لجان مسندة للمرأة منها لجنة كلاسيكية وهي لجنة المرأة ولجان مهمة مثل لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية، وكذلك تواجدت المرأة كعضو في مكتب المجلس ومساعدة للرئيس، ولكن في السنة البرلمانية الرابعة انحسر عدد رئيسات اللجان لاثنتين وكلاهما لجنة خاصة واختفت المرأة تمامًا من عضوية مكتب المجلس. هذا التواجد المتدني للمرأة على المستوى الهيكلي للبرلمان وهو الذي على عاتقه مواصلة إرساء المؤسسات الديمقراطية في البلاد هو نقطة سلبية لا بد من الانتباه لها وتداركها. ولعل هذا التدارك مطلوب بالأساس من الأحزاب الممثلة في المجلس كي تعطي دوراً أهم لأعضائها من النساء في قيادة الكتل والتحدث باسمها وتمثيلها في المنابر الإعلامية والسياسة الداخلية والخارجية.

ومع هذا فتسحب للمجلس إنجازات مهمة تخص للمرأة منها تمرير قانونين يخصان المرأة والأسرة وهما تنقيح القانون الذي ينظم الحضنة بين الأم المطلقة وأب أطفالها والسماح لها باستخراج الأوراق الرسمية لطفلها القاصر والسفر معه دون الإذن المسبق لأب في 2015، ثم إصدار القانون الشامل للقضاء على العنف ضد المرأة في 2017 وهو استحقاق دستوري واستكمال للالتزام دولي يخص الخطة الإقليمية لمناهضة العنف المسلط على المرأة التي تبنتها الأمم المتحدة للمرأة وانخرطت فيها تونس منذ سنوات. التصويت على هذا القانون كان بتوافق كبير بين مختلف الكتل البرلمانية ونتيجة لعمل طويل ودؤوب من طرف الجمعيات النسوية، والمؤسسات البحثية التابعة لوزارة المرأة، وكذلك ببذل جهد من النائبات من مختلف الأحزاب الممثلة في المجلس. مناقشة قانون القضاء على العنف ضد المرأة وحشد المناصرة له والتصويت عليه ثم شرحه لعموم المواطنين والمواطنات وسّع من مساحة المشترك بين النساء التونسيات وقارب بينهن في الرؤيا والهدف، إذا ساهم في تقريب الشقة والبعد عن الإقصاء المتبادل وهو إنجاز مهم يتيح للمرأة التونسية مهما كان انتماؤها ومستواها وطموحها أن تساهم في بناء مجتمع ديمقراطي يعطي حساباً لصوتها ولوضعها ولدورها، ولا بد لهذا المشترك بين التونسيات أن ينمو لأن في نموه ضمان للتجربة الديمقراطية التعددية التونسية.

وهناك وجه آخر لمساهمة المرأة في دعم المسار الديمقراطي في تونس وهو مجال تألقت فيه بامتياز حتى سارت رمزاً له وهو إرساء العدالة الانتقالية، فالمتتبع لهذا المسار منذ إعداده من قبل المجتمع المدني يلاحظ تواجد العنصر النسائي في تصوره وفي شرحه وفي السهر على تحقيقه من جهة، وهذا كان دور الناشطات في المجتمع المدني والحقوقيات وخاصة رئيسة الهيئة ومن معها من أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة



وطنياً وجهويًا. وكذلك في حمل همه والحرص على إتمامه وعلى المشاركة فيه، وكان هذا دور المناضلات من يساريات وإسلاميات ممن عرفن السجون والتضييقات المختلفة زمن الدكتاتورية وممن يحرصن اليوم على إسماع صوت الضحايا ويطالبن برد الاعتبار ويفتحن أبواباً ليس للمحاسبة وهي مطالبهن ولكن خاصة للمصالحة وهي التي يحتاجها بلدنا كي تستقر ديمقراطيته. ومساهمة المرأة في استكمال مسار العدالة الانتقالية هو من أهم مساهماتها في بناء الديمقراطية والحرية والكرامة، وهو جهد ثمين ومضني نظراً لكل العقبات التي تعترض إنهاء هذا المسار على الوجه الأكمل.

## المرأة وانطلاقة تجربة الحكم المحلي

منذ انطلاقتها كفكرة في مسودة الدستور ثم عند تكريسها في نصه، كانت منظومة الحكم المحلي تولي مكانة خاصة للمرأة ودورها في إرساء ديمقراطية القرب. باب الحكم المحلي في الدستور يميز إيجابياً المرأة والشباب وينعكس هذا التمييز الإيجابي في البنود التي تفرض التنافس العمودي والأفقي في قوائم المترشحين للانتخابات البلدية والجهوية والتي تجعل من تواجد الشباب في مواقع متقدمة أمراً إجبارياً. هذا الدعم التشريعي تناغم مع جهد ما انفكت تبذله جمعيات وهيئات المجتمع المدني المحلية والدولية الناشطة في بلدنا ومنذ أكثر من أربع سنوات في توعية وتكوين ومرافقة المرأة في مختلف أنحاء البلاد حتى تكون مستعدة لإنجاح الحكم المحلي من خلال المشاركة في انتخاباته كمرشحة ناخبة وكمتابعة له في نطاق التشاركية المنصوص عليها في قانون الجماعات المحلية. ولقد ساهمت النساء التونسيات عامة في جعل الاستحقاق الانتخابي المحلي ناجحاً وها هي المرأة تحصل على رئاسة أكثر من ستين بلدية منها ثلاثة من المدن الكبرى، العاصمة ومركز ولاية نابل ومركز ولاية المهديّة علاوة على تواجدها في مراكز أخرى مهمة جداً على المستوى البلدي. والمنتظر من المرأة أن تكون عامل من عوامل نجاح العمل البلدي لأنها أبدت منذ الثورة اهتمامها بالمحيط القريب الذي تعيش فيه هي وعائلتها وأبنائها، ولأنها كانت أنشط العناصر في القوائم المستقلة والحزبية في التعريف والترويج للانتخابات البلدية والحكم المحلي، وما حققته المرأة التونسية هو سابقة في الدول العربية والأفريقية، ويستحق المتابعة والدرس فقد تعطي نموذجاً جديداً في كيفية إرساء ديمقراطية القرب والتنمية المحلية.

## خاتمة :

هل خرجت المرأة التونسية عامة من دائرة التجاذبات الهوية كي ينصب كل جهدها في العمل المشترك لتمتين البناء الديمقراطي وإرساء مؤسساته في وتونس أم لا يزال أمامها عقبات؟

يطرح هذا السؤال على كل النساء التونسيات ولكن بالأخصّ على من يحملن منهن رؤيا مجتمعية ومشروعاً سياسياً، وفي هذه الأيام ونحن نعيش على وقع نتائج الانتخابات البلدية التي تعطي نصيباً وافراً للمرأة المنتمية لحزب النهضة ذا المرجعية القيمية الإسلامية وعلى وقع صدى تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة التي ترأسها مؤسسة لجمعية النساء الديمقراطيات، وهو تقرير يقدم مقترحات لدعم الحريات الفردية بمرجعية علمانية، لا يسعنا إلا أن نتوجه لهؤلاء السيدات التونسيات وندعوهن لإيجاد جسور وآليات للحوار حتى نتقدم معاً على أرضية مشتركة تتسع لكل النساء التونسيات بنضالاتهن وذاكرتهن المنغرسه في الامتداد الحضاري الإسلامي ابتداء من الفقيهات القيروانيات إلى الفكر الإصلاحية المغربي ومدرسة بن عاشور ووصولاً إلى الكتابات النسائية المعاصرة حتى نبنى المقاربة العصرية والتي تلتقي فيها الخبرة والمعرفة والواقعية كي نحمي خاصة المرأة العاملة في الأوساط الفقيرة، إذ لا معنى للحقوق إذا لم تنفذ إليها الطبقات التي هي أشد هشاشة وضعفاً، ونحسن من ظروف العمل والعيش والصحة والدراسة لبنات الأسر الفقيرة ونقي المرأة من كل أشكال العنف ونرتقي بالممارسة الديمقراطية عامة في بلدنا ونحولها لثقافة يتميز بها شعبنا.. ولن نحقق هذا إلا بمزيد من الحوار الذي نصغي فيه لبعضنا ونتخلص من الأفكار والأحكام المسبقة ونجعل الجامع بيننا نجاح التجربة التونسية. وفي الختام لا يسع المتأمل في التجربة التونسية إلا أن يلاحظ أن الديمقراطية وإن كانت حديثة العهد فلقد أعطت للمرأة التونسية مكانة وبروزاً وتأثيراً أكثر مما أعطتها الإرادة السياسية في ستين سنة حتى ولو كانت قوية ومتنفذة لأنها كانت تفعل في فضاء يحكمه الرأي الواحد وليس التعددية والديمقراطية.. لنحافظ معاً على الإطار الحقيقي لتمكين المرأة، الإطار الديمقراطي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محرزية العبيدي

برلمانية تونسية